تعريف السلع الدولية (الأساسية):

- هي سلع ذات طلب عالمي كبير ومستمر، والتي تتصف بالنمطية في طبيعتها وعقودها، والتماثل في وحداتها.
- البضائع الدولية: هي سلع ذات طلب عالمي كبير عليها، وذات مواصفات محددة.

خصائص السلع الدولية:

1. النمطية: ونقصد بها أن وحداتها ذات طبيعة واحدة ثابتة من حيث الحجم والمكونات والخصائص في التركيبة، تنطبق على كل وحداتها القابلة للتجزئة؛

2.نمطية العقود للبضائع الدولية: تتصف عقود بورصة البضائع بالنمطية في عقودها بأنها نمطية عند طرحها في بورصة البضائع للتسعير.

3. ذات طلب عالمي كبير ومستمر: تتميز البضائع الدولية أن الطلب عليها يكون عالميا مثل البترول والمعادن والمواد الغذائية واسعة الاستهلاك كالبن والقمح والسكر ..الخ، ومستمر طلبها على طول السنة وليس لموسم واحد.

4.عدم قابليتها للتلف السريع: من مميزات البضائع الدولية أنها مقاومة للتلف، فالبترول أو المعادن، أو حتى السلع الغذائية لديها مقاومة للتلف كبيرة، فشحنة نفط أو معادن كالحديد او النحاس غير قابلة للتلف.

5.أن تكون خام (أن تكون في صورتها الأولية): ونقصد بذلك أن لا يتم معالجتها، وإنما تبقى على حالتها الأولية عند الاستخراج فالبترول يتم تسعيره على حالته عند الاستخراج، والمعادن على حالتها عند تعدينها، والمواد الغذائية على حالها عند حصادها...الخ.

الغرض من التعامل بالسلع الدولية:

1.المضاربة: تعني المضاربة الشراء عندما تكون الأسعار متدنية، والبيع عندما ترتفع، وعليه فالمضاربة على السلع الدولية يكون بغرض الاستفادة من فروقات الأسعار، وعادة ما ترفع هاته العملية أسعار السلع الدولية لأكبر من سعرها الحقيقي، وهو ما يكون له انعكاس سلبي على تكلفة الانتاج فيما بعد، خاصة إذا كانت في السلع الغذائية واسعة الاستهلاك.

2. التجارة: وتكون بغرض استخدام السلعة الدولية في بلده الأصلي بإعادة بيعها كتاجر، أو لاستخدامها في العملية الانتاجية.

3. التحوط (الإحتياط): يقصد بالتحوط العمل على تفادي الخسائر في المستقبل، نتيجة توقع حدث معاكس قد يحقق خسارة، وعليه يلجأ المضاربون في البورصة إلى إبرام عقد، ثم مباشرة يتم إبرام عقد مماثل عكسي له، فلما يأتي وقت التصفية يجد نفسه وقد احتاط للخسارة مسبقا.

آلية تسعير السعر الدولية:

1. لا بد أن يستوفي أصحاب العرض والطلب المتدخلون في البورصة شروط التعامل في البورصة من فتح الحسابات وتقديم الوثائق الرسمية الثبوتية؛

2. يقوم العارضون والطالبون للسلع الدولية بتحديد الوسيط الذي يقوم بتنفيذ المعاملات لصالحهم، بداية من الإدخال للسلع داخل البورصة عقود السلع، ثم التفاوض على الأسعار لتحقيق أحسن سعر للبائع وللمشتري؛

3. وبعدها إتمام إجراءات الصفقة من تحويلات مالية وتحويل عقد الملكية للسلع، أما بالنسبة للشركات التي لديها محطات تجارة داخل البورصة فتقوم بهاته العمليات بنفسها، ويسهر الوسيط على تنفيذ المعاملات التي تكون الكترونية فقط من حسابات الأموال، إلى حسابات عقود الملكية للبضائع الدولية، وتكون المعاملات كلها إلكترونية في أنظمة إلكترونية معدة مسبقا لهذا الغرض.

4. التسليم والاستلام للأموال والبضائع: بعد إتمام المراحل السابقة، تأتي مرحلة تسليم البضائع الدولية واستلام الأموال، والتي تكون إلكترونية داخل بورصة البضائع، إلا أن التسليم الفعلي للبضائع يكون خارج البورصة وفي دول غير تلك الدولة التي تم فيها التسعير.

5. تكون عملة التسعير بعملات قيادية عادة مثل الدولار أو الأورو...الخ، وقد تكون بعملات إقليمية.

الأثار الايجابية للتعامل في السلع الدولية:

- تفيد المشترى الذى يحتاج إلى سلعة معينة وذلك بالتعاقد على شراء السلعة الآن بسعر محدد يجنبه مخاطر ارتفاع الأسعار في المستقبل.
- تفيد المضاربين الذين يغتنمون الفرص ويضاربون على تقلبات الأسعار بجني الأرباح من فروق الأسعار.

- تعمل على ضمان سيولة السوق نظرا لاستمرارية العرض والطلب فيها.

الآثار السلبية للتعامل بالسلع الدولية:

- أغلب المعاملات في أسواق السلع الدولية لا يترتب عليها قيمة مضافة للاقتصاد القومي وإنما هي عملية تحويلات وتغيير المراكز المالية للمتعاملين؛
- انتشار الممارسات غير الأخلاقية بين المضاربين من أجل تحقيق أرباح من فروق الأسعار؛
- إن معنى الاستثمار الحقيقي هو الإضافة الرأسمالية للاقتصاد والتعامل في السلع الدولية لا يتحقق فيه معنى الاستثمار بهذا المفهوم؛

- أغلب المتعاملين في السلع الدولية ليست لهم حاجة للسلع ولا يقصدون إلى استلامها بل يراهنون على تغير الأسعار لجني فروق الأرباح وهذه مقامرة وليست بيعا وشراءا.